

□ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
□ جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

□ محاضرات في مقياس المقاولاتية

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر أكاديمي
علم اجتماع التربية
د. كريمة بورحلي

Djana

السنة الجامعية
2025 - 2026

محتوى المقياس

المحور الأول : الاطار النظري و المفاهيمي للمقاولاتية

المحور الثاني : مفاهيم أساسية حول المقاول (التعريف ، عقلية المقاول،العوامل المؤثرة..)

المحور الثالث: تطور النشاط المقاولاتي بين التنظير والواقع.

المحور الرابع : منظمات الأعمال المقاولاتية : يضم :

1/ الخصائص ،أنواع منظمات الأعمال المقاولاتية،

2/ ماهية المشاريع المقاولاتية (الصغيرة - والمتوسطة ← التعريف بالمشاريع المصغرة

مصادر التمويل

بيان الاجهزة المرافقة لها

المحور الخامس:الابداع والابتكار المقاولاتي ← خصائص المقاول الناجح

الثقافة المقاولاتية

تشكيل مراحل العملية الابتكارية

المحور السادس: الدور الاجتماعي والاقتصادي للمقاولاتية

في الأخير استنتاج أهمية التعليم المقاولاتي (الابداع والابتكار المقاولاتي) للفرد والمجتمع

الاهداف التعليمية

- تشجيع الطلبة الجامعيين على إنشاء مقاولات مصغرة ومتوسطة والتحكم في مبادئ التدبير المقاولاتي.
- تنمية روح المقالة والفكر المقاولاتي لدى الشباب الجامعي وتعزيز توجهاتهم نحو بدائل عملية قائمة على الابداع و الابتكار.
- دعم التعليم والتكوين المقاولاتي بشقيه النظري والعملي. انطلاقا من معرفة أساسيات المقاولاتية .
- فتح آفاق بحثية معاصرة حول حقل البحث المقاولاتي من منظور سوسيولوجي.
- تدريب الاشخاص الذين يمكنهم دعم المقاولاتية في صياغة وتنفيذ المبادرات وإدارة الاثار المترتبة عليها،مع تحفيز القدرات الريادية التي تشير إلى دعم تطوير الرؤية الابداعية وفق منظور مستقبلي.

مقدمة :

تعتبر المقاولاتية اليوم من أهم الحلول المقترحة للنهوض باقتصاديات الدول على اختلافها، واختلاف مستويات تقدمها، لدى شعوب العالم الثالث والجزائر ليست بمنى عن هذه الضرورة، إذ تمثل منفذا حيويا للمبادرة الفردية التي تمثل أساس المقاولاتية، ومنبع الأفكار الأصيلة والمستحدثة. ومن خلال هذه المحاضرات نحاول التعريف بمفهوم المقاولاتية شرح دوافع الاهتمام بالمقاولاتية، تتبع التاريخي لتطور هذا مفهوم كما الاستدلال على أهم الأدوار المقاولاتية المختلفة، انطلاقا من الخوض في غمار المصطلحات والتنظيرات المتعلقة بالفكر المقاولاتي والفاعلين والمنظرين فيه مع منهج دراسة الفكر المقاولاتي وأساسيات العمل المقاولاتي عامة وفي الجزائر خاصة، وغيرها من الأهداف المرجو الوصول إليها في تشكيل وعي ثقافي وحضاري لطلبة اليوم وفاعلين الغد. (مقاولي الغد).

وتعتبر المقاولاتية مفهوم واسع للنقاش والدراسة، نظرا لتشعب ختلف التنظيرات التي أسست لها، فهناك عديد التعاريف التي تم وضعها من قبل باحثين ومختصين، ينظر فيها إلى المقاولاتية باعتبارها "تحمّل للمخاطرة"، و ينظر آخرون إلى هذا المفهوم على اعتباره مرادف "للإبداع و الابتكار" في حين يرى آخرون أنه يضم في طياته "البحث عن المغامرة" الخ

فالتنوع الكبير في التعاريف يرجع بشكل كبير إلى تعدد الرؤى، حيث تشمل و تغطي العديد من الأنشطة، علر سبيل الحصر، المغامرة، المخاطرة، الابتكار، الإبداع،... الخ، كما يرى العديد من الباحثين أن المقاولاتية عبارة عن نوع من السلوك و أسلوب حياة، يعبر عنها بكونها عملية (process) حيث يعرفها Stoner على أنها "عملية إنشاء مؤسسات جديدة، و بشكل، أكثر تحديدا المؤسسات الصغيرة"، و قد أشار باحثون إلى أنه يمكن النظر إليها باعتبارها ظاهرة متقطعة تظهر من أجل الشروع في إحداث تغييرات في عملية الإنتاج، و من ثم تختفي حتى تظهر من جديد لإحداث تغيير جديد.

كما يعرفها Hodgetts et Kuratko بأنها "عملية المغامرة بالبدء في عمل تجاري، و تنظيم الموارد اللازمة لذلك، مع الأخذ في الاعتبار للمخاطر و العوائد المترتبة عن هذا العمل التجاري".

من جهة أخرى يعرف Rentshler et Fillis المقاولاتية بأنها عملية خلق قيمة مضافة للمؤسسات و المجتمعات من خلال الجمع بين مجموعات فريدة من الموارد العامة و الخاصة، واستغلال الفرص الاقتصادية و الاجتماعية، والثقافية، في البيئة المتغيرة"، و يرى هذين الباحثين أن مفهوم الريادة يتضمن ثلاث أبعاد رئيسية هي :

1. الإبداع: و هو الطريقة التي يتبعها الريادي للبحث عن فرص جديدة، أو الطريقة التي يتم بها جلب الأفكار للحصول على نتيجة مربحة، فنجاح الإبداع يعتمد على النجاح في سوق الأفكار، وليس في حداثة الفكرة فقط.

2. المخاطرة: وتعني الطريقة التي يتم بها دمج الإبداع في المؤسسة، أو المجتمع، أو الجماعة، وترتبط كذلك بالرغبة في توفير موارد أساسية لاستثمار فرصة موجودة، مع تحمل المسؤولية عن الفشل وتكلفته.

3. الإستباقية أو المبادرة: تتعلق بعمل الأشياء من خلال المثابرة، والقدرة على التكيف، وعمل قطيعة مع الطريقة التي يتم بها القيام بعمل الأشياء. و عليه، فإن مفهوم الريادة هنا يتضمن جميع الوظائف والأنشطة والأفعال المرتبطة بإدراك الفرص وإيجاد المنشآت التي تستثمر هذه الفرص، كما تحدث الريادة في جميع المؤسسات أنواع وأحجام المؤسسات، من المؤسسات الصغيرة المحلية إلى المؤسسات العالمية، ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات:

- تتضمن الريادة إنشاء المؤسسات
- تطبيق الإبداع والابتكار في سياق الأعمال.
- الجمع بين الموارد وتحديد واستغلال الفرص المتاحة ضمن النظام الاقتصادي أو السوق وتحمل المخاطرة. مع الجمع بين عوامل الانتاج.

1. مفهوم المقاولاتية:

يعد الاقتصادي الفرنسي ريتشارد كونتيلون، أول من أخرج مفهوم المقاول والمقاولاتية إلى النظرية الاقتصادية (1755) وقد عرفها: بأنها "القدرة على تحمل مخاطر خوض وظيفة جديدة من طرف الشخص نفسه مع القدرة على تحمل المسؤولية في بيئة غير مؤكدة."

كما عرفها جون بابتيست ساي بأنها "القدرة على انشاء وإدارة المنظمة من أجل توليد الأرباح أو زيادتها، وبالتالي فهي تراعي بعدي النمو وتحقيق الربح".

يعرفها ميشال كوستال: بأنها "فعل إنساني تدعمه البيئة المحيطة يقوم على توليد قيمة في السوق من خلال إنشاء أو تطوير نشاط اقتصادي من أجل تلبية الاحتياجات الفردية والجماعية سواء المعنوية أو المادية".

علاوة على هذا يعرفها جوزيف شومبيتر: بأنها "القدرة على إدخال الابتكارات بهدف تحقيق الربح من عدم التوازن في السوق يتضمن خلق القيمة في عملية تبادلية بين المقاول والسوق".

في حين يعرفها نايت بأنها "عملية ابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية".

أما كيرزور فيعرفها على أنها "القدرة على اكتشاف واستغلال الفرص لتحقيق أهداف معينة".

2. مفهوم الريادة (المقاولاتية) : Entrepreneurship ظهر مصطلح الريادة في الأدبيات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية في المقام الأول في كتابات (Cantillon Richard حوالي 1680-1734) وهو مصرفي إيرلندي عاش في فرنسا، حيث يعتبر أول من أعطى البعد الاقتصادي لهذا المفهوم، و أشار إلى أهمية الريادي في التنمية الاقتصادية، حيث ميز Cantillon بين ملاك الأراضي، الرياديين، و العمال داخل النظام الاقتصادي، و رأى أهمية الدور الذي يؤديه الريادي في المجتمع، و عبر عنه بنوع من الشخصية على استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة، وتقبل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة، و يعود الفضل في وضع تعريف واسع لمفهوم الريادة إلى الخبيرين الاقتصاديين Schumpeter Joseph Frank & Knight و اللذين عرفا الريادة بأنها " عملية ابتكار و تطوير طرق و أساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية (عمارة شريف محاضرات في المقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ص، 1)

3. مفهوم المقاول

ظهر مفهوم المقاول ضمن النظرية الاقتصادية التي تراه القائم بوظيفة اقتصادية، فالمقاول عند الاقتصادي الفرنسي جون بابتيست ساي J. Baptiste Say (1830) هو " ذلك الشخص المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة.

وصف كارل ماركس المقاول في كتابه رأس المال على أنه : " ذلك الفرد الرأسمالي الذي يعمل على تراكم رؤوس الأموال، حيث ركز هنا على الربح والتنافس حيث يكون التقدم التقني والمكينة الانتاجية هي سلاح الرأسمالي لضمان البقاء في الانتاجية.

حدث ماكس فيبر في كتابه الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية عن المقاول كونه " المغامر الرأسمالي الذي يتصف بالعقلانية ويسعى لتحقيق الربح من خلال العمل الحر. يرى ماكس فيبر أن المقاول الرأسمالي هو نتاج الأخلاق الكالفينية التي تشجع على: * الادخار الرأسمالي

* العقلانية (في استغلال رأس المال لتحقيق الربح)

* تحقيق الربح .

1.3. تطور المقاول حسب فيبر:

حسبه كان المقاول سابقا يمارس نشاطا تجاريا صرفا، وهو في الواقع نشاط تقليدي نسبة الأرباح فيه تقليدية، وكذلك كمية العمل المبذول وطريقة تنفيذ المشروع، والعلاقات القائمة مع العمال وشبكة الزبائن وتسويق البضاعة والسلع، ليتطور بعد ذلك شكل إدارة المشروع المقاولاتي، حيث أصبح المقاول مثلا في قطاع النسيج

ينتقي بعناية النساجين الذين يريد استخدامهم (اليد العاملة) ويزيد من شدة الرقابة على منتجاته، ويغير من أساليب البيع، بحيث يكون في تماس مباشر مع المستهلكين، ويطابق بين مميزات البضائع و أذواق الزبائن وحاجاتهم.

واختيار المقاول لنشاط معين سواء كان تجاريا أو اقتصاديا أمر تحدده الخصوصيات الذهنية التي تتأثر بظروف الوسط المحيط، أي نمط التربية (التنشئة الاجتماعية) التي يرسخها المناخ الاجتماعي والديني لدى الطائفة والوسط العائلي.

فروح الرأسمالية تشير إلى ترشيد الانفاق (أي نزعة الادخار والتوجه العقلاني في التسيير والإدارة. والقدرة على التجديد والعمل الجاد التي يتصف بهما المقاولين و أصحاب رؤوس الأموال ذوي الذهنية التجارية المغامرة. المقاول عند جوزيف شومبيتر (1934): تحدث شومبيتر عن المقاول في كتابه الأول ثورة التنمية الاقتصادية والثاني الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، حيث وصفه بأنه محرك عجلة التنمية بوصفه شخص مبتكر يحسن استغلال الفرص يتمثل دوره في اعادة تشكيل أو احداث ثورة في طرق الانتاج واستغلال الاختراعات أو التقنيات الحديثة، أي أنه شخص مبتكر يقوم بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الإنتاج سواء في انتاج سلعة أو تقديم خدمات.

2.3. خصائص ومميزات المقاول:

يعتبر المقاول هو الشخصية المحورية في المؤسسات الصغيرة فهو المنشئ والمالك والمسير لها. إن انتشار المؤسسات الصغيرة في بلد ما مرتبط بوجود فئة من المقاولين الناجحين القادرين على خلق هذه المؤسسات وتطويرها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولعل ذلك يطرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة من هو المقاول؟ وما هي مميزاته؟ دوره؟ وهل الروح المقاولاتية فطرية أم مكتسبة؟ ولقد تم تحديد بعض الصفات للمقاول حسب مختلف الاتجاهات والمقاربات الفكرية والنظرية التي اهتمت بدراسة المقاولاتية ويمكن إجمالها فيما يلي:

1.2.3 الخصائص الشخصية(السمات): حسب P. Papin هناك تعدد وتنوع في الصفات والجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح ولا يمكن تحديد مقدارها بدقة،ولكن لا بد من وجود حد أدنى لها لدى الشخص صاحب الفكرة ومنها:

*الطاقة والحركة :فإنشاء مؤسسة يتطلب بذل جهد معتبر والوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز العمل لساعات طويلة....الخ.

*القدرة على احتواء الوقت :ينبغي على صاحب الفكرة والمشروع القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر مع التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

*القدرة على حل مختلف المشاكل والتعامل مع الفشل وتقبله: فالفشل بالنسبة إلى المفاوض الناجح دروس مستفادة وخبرات مكتسبة ومصدر لاستغلال فرص جديدة وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية أشمل وأوسع.

*قياس المخاطرة: ينبغي أن يواجه المخاطر التي تعترضه في المستقبل وأن لا يعتمد على الحظ فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

*التجديد والإبداع: لاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاتها وهياكلها ومخططاتها الاجتماعي، أي لا بد من الانفتاح على التجديد والتطوير وهذا يتطلب القدرة على التحليل والاستعداد للاستماع وتوفير الطاقة الآنية للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.

*الثقة بالنفس: عندما يمتلك المفاوض شعورا متفوقا وحساسا بالمشاكل المختلفة ويمتلك المبادرة والطاقة فذلك مؤشر لنجاح أعماله وقدرته على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أدق من الآخرين. بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل: الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية، والبديهة والقدرة على التعامل، روح المرح، والتعاون واللباقة... إلخ.

2.2.3. الخصائص السلوكية: يمتلك المفاوض نوعين من المهارات:

1. المهارات التفاعلية: وتمثل مجموعة من المهارات من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية مع العاملين والإدارة، والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية، قوامها التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، وتحقيق العدالة في توزيع الأعمال وتقسيم الأنشطة، وإقامة قنوات اتصال متفاعلة تضمن سير العمل بروح الفريق وهذه المهارات توفر أجواء لتحسين الإنتاجية وتطوير العمل.

2. المهارات التكاملية بين العاملين: يسعى المفاوضون باستمرار إلى تنمية مهاراتهم حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة.

3.2.3. الخصائص الإدارية: وهي تشمل مجموعة من المهارات

1. كالمهارات الإنسانية: وهي لمهارات التعامل الإنساني (التركيز على إنسانية العاملين، ظروفهم الاجتماعية والبيئية، احترام الذات... إلخ).

2. لمهارات الفكرية: يتطلب إدارات المشروعات مجموعة من المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة المشروع والقدرة على تحديد السياقات والنظم، وصياغة الأهداف على أساس الرشد والعقلانية.

3. المهارات التحليلية: وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع، والتهديدات المختلفة في البيئة الخارجية وتحديد أثر ذلك على المؤسسة وعلى سلوكيات الزبائن والمتعاملين... إلخ.

4. **العملية المقاولاتية:** تعرف بأنها القدرة على تعريف وتقييم الفرص، ثم تطوير خطة المشروع المناسبة ومن ثم

تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء وإدارة المشروع المنبثق نحو مشروع ريادي.

وقد حدد **Hofer et Boygrave** خصائص هذه العملية ب:¹

أ. أنها عملية تنشأ بمحض واختيار وإرادة الانسان (الفرد).

ب. تتضمن نوع من تغيير الأوضاع.

ج. تحدث على مستوى الشركات الفردية في أغلب الأحوال.

د. تتضمن نوعا من عدم الاستمرارية.

هـ. تتضمن العديد من المتغيرات السابقة على حدوثها.

و. تتمتع بالذاتية إلى حد كبير .

ز. أن نتائجها حساسة جدا للأوضاع المبدئية التي تتخذها هذه المتغيرات.

5. إدارة الأعمال وريادة الأعمال :

تعرف إدارة الأعمال بفن استخدام الموارد في مشروع أو مؤسسة أو تنظيم على أفضل الوجوه الممكنة كما وكيفاً وتكلفة وزمناً لبلوغ أغراض مقررة ، وبعبارة أخرى هي فن تنسيق عناصر الانتاج، سعياً وراء تحقيق أهداف المؤسسة بأفضل تكلفة وجهد ووسائل² كما تعرف أيضاً بفن إدارة النشاطات والمشروعات ذات طابع اقتصادي، بهدف تحقيق الربح، حيث ارتبطت بالأساس بظهور المؤسسات والشركات الخاصة، من مهامها دراسة المشكلات وإيجاد الحلول بطريقة مبتكرة وعلمية، يكون للتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة أهداف تنظيمية في محاولة لتحقيق الكفاية والفاعلية³.

أما فيما يتعلق بالعلاقة الموجودة بين إدارة الأعمال وريادة الأعمال فهذه الأخيرة تعتمد عليها كمجال اداري من أجل انجاح المشروع الريادي، أين تركز إدارة الأعمال على إدارة الأعمال التجارية كوظيفة ادارية، بينما ريادة الأعمال تركز على انشاء مؤسسات ناشئة تقوم على الأفكار الإبداعية و الابتكارية بينما إدارة الأعمال تسعى إلى تنفيذها من خلال التخطيط والتنسيق والتنظيم والتوجيه الذي يقودها موظف متخصص في هذا المجال، على خلاف ريادة الأعمال الذي يقودها المقاول أو الريادي الذي يدير أعمال مؤسسته الناشئة.

6. خصائص المقاولاتية:

¹مبارك : مرجع سابق ص 130.

²جمال محمد عبد الله ،ادارة الأعمال (مبادئ ومفاهيم ،ط1، عمان ،الأردن ،دار المعتمد للنشر والتوزيع ،2014،ص 52

³ أحمد الشميمري ،عبد الرحمان هيجان وآخرون :مبادئ إدارة الأعمال (الأساسيات والإتجاهات الحديثة ،ط01 العبيكان للنشر والتوزيع الرياض ،2013، ص ص 18-20.

تتميز المقاولاتية بخصائص عدة تميزها عن بقية المشروعات :⁴

1. الإبداع والابتكار: تتميز بأنها عملية انشاء وخلق شيء جديد ومبتكر أي أنها تتميز بالإبداع والابتكار.
 2. المخاطرة العالية : تتسم المقاولاتية بالمخاطرة العالية كونها تقدم منتجات جديدة حيث تتوقف هذه الأخيرة على نسبة قبولها في السوق.
 3. الأهداف الإستراتيجية: إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى بعد تنموي حيث يرتبط بتطوير السوق.
 4. نمطية القيادة: تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية والمبادرة، وتمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل، بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، باعتباره القائد الذي يقود العملية ككل، ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.
 5. إمكانية النمو: تملك المقاولات قدرة قوية وإمكانية النمو تحتاج من المقاول رسم خطة إستراتيجية، حتى يضمن تحقيقها على أرض الواقع وبالتالي ضمان نجاح المشروع.
 7. خلق الثروة: تهدف المقاولاتية إلى خلق الثروة والقيمة المضافة وخلق مناصب الشغل، عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيعها وخلق فرص جديدة .
 8. مشروع تنمية محلية : كونها تسعى الى تحقيق مكاسب تنمية تعمل على سد العجز في مناطق معينة ذات بعد محلي (مناطق التوسع ،البلدية والولاية ...الخ)
- توجيه مستهدف :يمكن توجيه النشطة في المناطق المستهدفة ،من خلال دعم الاتجاه المقاولاتي نحو أعمال معينة تغطي متطلبات السوق المحلية .
- وعليه ينطوي الفكر المقاولاتي صفة عامة على عدة معاني وخصائص تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى منها :عمل حر ، مبادرة فردية ، ابداع وابتكار ، التميز، الريادة ،المخاطرة ،الاستقلالية في التسيير، اغتنام الفرص،نشاط ذهني، تسيير مبتكر ،أفكار ابداعية قابلة للتحويل لنشاط اقتصادي خدماتي ،رقم أعمال مستقبلي وغيرها من الميزات الفريدة ذات فائدة وعائد اقتصادي وقومي

⁴من اعداد الباحثة بتصرف .

المحور الثالث : تطور النشاط المقاوالاتي بين التنظير والواقع.

النشاط المقاوالاتي كان أول الأمر يوصف على انه شاط تجاري وزراعي، ومع ظهور الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي الذي يشجع على الحرية و المبادرة الفردية، ظهرت ما تعرف بالمقاوالاتية الصناعية.

1. تطور النشاط المقاوالاتي في الجزائر:

تعكس المقاوالاتية في العالم المعاصر أحد صور الحداثة الاقتصادية و ترجمة للتقسيم الاجتماعي في العالم، وشكلا متطور من النشاط الإنساني في المجتمعات المعاصرة، ذلك أن تطور المجتمعات مرتبط بآليات العمل فيها، وتنوعه واستدامته دون الاعتماد على اقتصاد الربيع، والجزائر وجدت نفسها أمام حتمية تنويع مصادر دخلها، وكانت أولى الخطوات التوجه نحو اقتصاد السوق الحر، بعدما كانت تتخذ طرقا اشتراكية كأيدولوجية وطنية على المستوى السياسي والاقتصادي و الاجتماعي، وقد كانت أحد أدوات التوجه نحو اقتصاد السوق فتح المجال أمام القطاع الخاص، بعدما كان القطاع العام في المؤسسات يحتكر أغلب مجالات النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عجزت قطف ثمارها منذ الاستقلال.

اقتزن ظهور المقاوالاتية في الجزائر بفتح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار فيه كرهان سياسي واقتصادي، وإن كان هذا الرهان ليس وليد بيئة سوسيو اقتصادية إنما جاء بإيعاز من المنظمات العالمية التي كانت ولا تزال تفرض سياستها وبرامجها الاقتصادية على الدول النامية كمحاولة لعملة الاقتصاد، وهو ما يعبر عن تكرار سيناريو اسيراد الموارد الجاهزة دون مراعاة خصوصية المجتمع المحلي، وتهيئة الأرضية المناسبة لتفعيل ..، مثل هذه السياسات التنموية، وتتجلى استراتيجيات تشجيع الحرية الاقتصادية في الجزائر ببروز العديد من المقاوالات الخاصة من خلال برامج إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالموازاة مع إنشاء هياكل و أجهزة الدعم والمرافقة لسنوات الـ 90 ومطلع الألفية الثالثة.

2. كرونولوجيا تطور القطاع في الجزائر:

عرف القطاع الخاص بالجزائر تحولات عميقة بعد الاستقلال من التهميش إلى الشرعية إلى الاستقلالية: أولا. مرحلة البداية: كانت مع ظهور السياسة الكولونيالية الاستعمارية الرأسمالية حيث كان القطاع الخاص يتمركز في الحلاف والفلاحة بسبب الهيمنة الاستعمارية التي هدمت البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري. ثانيا. مرحلة البناء الاقتصادي والاجتماعي للجزائر: وهي سياسة سوسيو- اقتصادية انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال في ظل الإيدولوجية الاشتراكية، حيث صدر فيها أول قانون خاص بالاستثمار الأجنبي سنة 1963.

ثالثا. مرحلة الشرعية القانونية للقطاع الخاص: حيث عرفت اصلاحات اقتصادية كالمخططات التنموية و صدور قانون استثمار جديد أكثر شرعية من القانون السابق سنة 1982.

رابعا. فترة الإصلاحات الاقتصادية وانتشار الاشتراكية: حيث عرفت هذه الفترة تطور القطاع الخاص نتيجة صراع سياسي بين الليبرالية الجديدة والاشتراكية ، وظل صراعا قائما اقتصاديان ففي فترة التسعينيات عرف القطاع الخاص الاستقلال التام من خلال قانون الاستثمار سنة 1933 الذي ساعد على انشاء المقاولات الخاصة، والذي عرف انتشارا واسعا فلقد أنشأت الدولة الجزائرية وزارة مستحدثة هي وزارة الصناعة الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، وهي وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، ثم توسعت مهامها إلى ترقية الاستثمارات والصناعات في القطاع العام والخاص بهدف تحقيق التنمية المنشودة ، و يندرج ضمن هذه الوزارة:

1- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ

2- الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

4- صندوق ضمان القروض FGAR

5- وكالة ترقية ودعم الاستثمار.

6- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

3. دراسات جزائرية للظاهرة المقاولاتية في الجزائر:

1.3. الباحث جون بيناف (1983)

هو أول باحث درس المقاولاتية في الجزائر في كتاب Industrie en Algérie إذ قام بدراسة المقاولين الجزائريين لمعرفة الشروط الاجتماعية التي ساعدت على تشكل هاته الفئة من خلال تتبع المسار الاجتماعي منها الأصل الاجتماعي، الأصل الجغرافي، المستوى التعليمي، المسار المهني...، وتوصل إلى وجود ثلاث فئات من المقاولين الجزائريين:

1.1.3- المقاولين التجار : معظمهم من أصل ريفي تحديدا من شرق وجنوب البلاد يعملون في مجال الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة، وأهم ما يستخلص من هذا النوع من المقاولين أنهم انتقلوا من مهنة التجارة إلى الميدان الصناعي نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد، و رغم تحويل نشاطهم ما زالوا يتصرفون وفق ذهنية التاجر الذي يهتم بالبيع فقط على حساب وظائف الإدارة والتسيير.

2.1.3. المقاولون العمال :

هم عمال مؤهلون أو إطارات متوسطة كانوا موظفين في القطاع العام سواء في الجزائر أو المهاجرون الذين عادو إلى أرض الوطن بعدما كانوا يعملون في المؤسسات الفرنسية، ليوظفوا خبراتهم السابقة ورؤوس أموالهم في إنشاء مقاولات خاصة أو جديدة.

3.1.3- المقاولون غير المسيرين: توصل الباحث إلى تحديد مجموعة أخرى من المقاولين، وهم أولئك الذين يملكون مؤسسات لكنهم لا يديرونها مباشرة حيث يهتمون بأعمال أخرى كالاستيراد والتصدير والملكية العقارية، ويوكلون مهمة غدارة وتسيير هذه المقاولات إلى إطارات أجنبية.

2/ دراسة آن جيلي: توصلت الدراسة إلى تحديد أشكال من المقاولين الجزائريين:

- المقاول الإطار: هم إطارات قدامى في القطاع العام توجهوا نحو قطاع المقاولات نتيجة ظروف اقتصادية كالتمسرح العمالي في منتصف التسعينات.
- المقاول المغترب: تتمركز هذه الفئة في منطقة القبائل حيث اكتسبوا خبرة ومعرفة مهنية إضافة إلى توفر رؤوس أموال في المهجر مكنتهم من إنشاء مقاولات خاصة بعد عودتهم للوطن.
- المقاول الوريث: هذه الفئة ورثت العمل المقاولاتي عن الآباء من أجل الحفاظ على الموروث العائلي والحفاظ على العادات والقيم والتقاليد المحلية، أو ما تسمى بالمقاولات العائلية.
- المقاول الوفي للتقاليد المقاولاتية: هذا النوع كان يملك مقاولات من مجالات معينة، وبعد فشله في هاته المجالات أنشئوا مقاولات أخرى في مجالات أخرى.
- المقاولين العمال: هم المقاولين الذين كانوا عمالا في القطاع العام اكتسبوا خبرة مهنية مكنتهم من إنشاء مقاولات.

المحور الرابع : منظمات الأعمال المقاولاتية

صاحب الاهتمام الذي رافق المقاولاتية والمقاول اهتمام بمنظمات الأعمال المقاولاتية التي تمثل اللبنة الأولى في طريق طويل ومحفوف بالمخاطر والفرص تتيحها بيئة أعمال متغيرة باستمرار بفعل التطور التكنولوجي السريع.

1- تعريف منظمات الأعمال المقاولاتية: هي تلك المنظمات التي تقوم على الأعمال والأنشطة الإبداعية لإقامة المشاريع وضمان نموها.

كما تعرف أيضا بأنها: تلك المنظمة التي تكون قادرة على إيجاد شيء جديد ذو قيمة في الوقت المناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية، المعنوية، المخاطر الاجتماعية، وتوفير الحوافز والاستقلالية للعاملين لكسب قناعاتهم.

إذا فمؤسسات الأعمال المقاولاتية هي تجسيد لمجموعة من الأفكار التي راودت المقاولين حول تقديم أفكار جديدة تؤدي في النهاية إلى منتجات وخدمات وطرق جديدة يشكل فيها الإبداع والابتكار ركيزة أساسية.

2- خصائص مؤسسات الأعمال: تتميز مؤسسات الأعمال المقاولاتية بمجموعة من الخصائص التي تعد في نفس الوقت كعوامل لنجاحها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1- الرؤية المقاولاتية: وهي تعني النتائج المتوقعة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص البيئية ونماذج المنافسة وكذلك المسؤوليات المرتبطة بالإدارة، إلى جانب إيجاد نوع من الثقافة الخاصة التي تساعد الفاعلين على المشاركة في اتخاذ القرارات.

2-2- التوجه نحو السوق: من خصائص مؤسسات الأعمال المقاولاتية معرفة السوق، إذ تتيح لها هذه المعرفة فهما واضحا لحاجات الزبائن ما ينتج عنه انتعاش المنظمة بالإبداع القائم على أفكار جديدة.

2-3- حجم صغير وهيكل منبسط: عادة ما تأخذ المؤسسات المقاولاتية حجما صغيرا يشغل فرق عمل صغيرة تحافظ من خلالها على هيكل منبسط من أجل تركيز أهدافها التي تأخذ طابعا مغامرا.

2-4- التعلم التفاعلي: ويقصد بها هنا تفاعل الأفكار الإبداعية مع الوظائف التقليدية والذي يتولد داخل بيئة إبداعية تتميز بها هذه المؤسسات، والتي يبرز من خلالها تداخل الوظائف والعمليات، مما ينتج عنه تعلم المنظمة ككل.

2-5- جماعات العمل غير التقليدية: زيادة على التعلم التفاعلي الذي يهتم بالوظائف التقليدية مع تحيينها بلمسة من الإبداع، فإن هذه المؤسسات تلجأ إلى خطوط وظيفية غير تقليدية تسهل وتتيح لها فرص التغيير وبالتالي التحرر من الروتين الوظيفي أثناء ممارسة العمل.

3- أنواع مؤسسات الأعمال المقاولاتية: تصنف مؤسسات الأعمال المقاولاتية وفقا لأنواع هذه الأعمال التي تقوم بها، والتي تأخذ أحد الأشكال التالية:

3-1- أعمال ابتكارية بحتة: وهي الأعمال التي يقدم من خلالها المقاول فكرة جديدة غير مسبقة في مجال الأعمال.

3-2- أعمال ابتكارية مطورة: وهي الأعمال القائمة على الأفكار والمعلومات والتكنولوجيا المتوفرة، حيث يقوم المقاول بتوظيف فكرة ما أو تكنولوجيا لأغراض تخصصية، أو إضافة قيمة جديدة من خلال تطوير فكرة منتج أو خدمة موجودة مسبقا.

3-3- دخول أسواق/ مجالات جديدة: وهي تلك الأعمال التي تسعى إلى إدخال منتج أو خدمة معروفة إلى منطقة جديدة لأول مرة من أجل اكتساب أسواق و منافذ جديدة.

إذن فمؤسسات الأعمال المقاولاتية هي تجسيد لمجموعة من الأفكار التي راودت المقاولين حول تقديم أفكار جديدة تؤدي في النهاية إلى منتجات وخدمات وطرق جديدة يشكل فيها الإبداع والابتكار ركيزة أساسية.

المحور الرابع: ماهية المشاريع المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام وقبول واسع لدى مختلف الدول، وهذا راجع للأهمية والدور الاقتصادي لهذه المؤسسات. والجزائر وكغيرها من الدول تسعى دوماً للنهوض بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة كونها أحد أهم المكونات النسيج الاقتصادي وأحد أهم العوامل المساهمة في التكامل الاقتصادي.

-أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يطرح هذا تعريف إشكالية في حد ذاتها، وهذا راجع لاختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي وتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة والاجتماعية في كل دولة. فتعرفها الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة: بأنها شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير مسيطرة في مجال أعمالها، وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى.

1-2-تعريف المشرع الجزائري: هي عبارة عن مؤسسات تقوم بإنتاج السلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية. وتستوفي الشروط التالية: .تشغل من 1 الى 250 فرد . لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار . تستوفي معايير الاستقلالية.

ثانياً . تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : جاء وفق القانون التوجيهي لترقية المؤسسات، الصغيرة والمتوسطة الصادر في 17-02 الصادر في 10/01/2017 التصنيف المعروض في الجدول لموالي :

الاستقلالية	مجموع الميزانية السنوية مليون دج	رقم الاعمال السنوي مليون دج	عدد العمال	الصف
لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى	اقل من 20	اقل من 40	09 - 1	مؤسس مصغرة
	اقل من 200	اقل من 400	49-10	مؤسسة صغيرة
	من 200 الى 1000	من 400 الى 4000	250-50	مؤسسة متوسطة

ثالثاً: مراحل إنشاء مؤسسة:

يمكن ترتيب مراحل إنشاء مؤسسة جديدة من خلال ثلاث مراحل وخطوات أساسية:⁵

1.3. المرحلة الأولى : وجود فكرة وتحويل الفكرة إلى فرصة عمل

⁵. حياة حميدي :محاضرات مقياس المقاولاتية جامعة الشلف (2021-2022)، على الرابط:
<https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=2429>

الفكرة هي أساسا وموضوع النشاط، فلا يمكن تأسيس مشروع دون قاعدة أو محور يستطيع أن يتحول إلى مشروع، وقد تتعدد مصادر الفكرة كأن تكون الفكرة مبنية على فكرة قديمة أو منتج قديم كإدخال تقنية حديثة في نشاطات تقليدية، أو اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق أو طلبات جديدة غير مشبعة، أو يستوحىها المقاول من حياته اليومية أو الأنشطة الاقتصادية المتجددة والمختلفة.

ثم تصبح الفكرة فرصة للعمل حيث تدخل هنا شخصية المقاول ودوافعه وحده في تطوير الفكرة والعمل على تجسيدها على أرض الواقع، فيبدأ بملاحظة الأجواء والظروف المحيطة بالسوق، أنواع الأنشطة الاقتصادية الموجودة والعناصر الناقصة، ومعرفة المؤسسات المتواجدة والمنافسة لهذا النوع من الأفكار أو المنتج، وتتبع توجهات الزبون والمستهلك... الخ

في هذه المرحلة تلعب شخصية المقاول وخصائصه النفسية والشخصية دورا كبيرا في اختيار الفكرة والتركيز عليها والسعي لتطويرها وتجسيدها، إذ ترتفع معنوياته وتزيد عزيمته وإصراره في تقبل الآخرين لأفكاره، ويصبح مندفعاً أكثر لإنجاح مشروعه، وتتحول الفكرة من العقل إلى التفعيل والتجسيد.

2.3. المرحلة الثانية : دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

بعد مرحلة تصميم الفكرة وتصوير أبعادها، يدخل المقاول في مرحلة الدراسة التمهيديّة والتفصيلية للمشروع، ومدى نجاعة الفكرة واستثمارها إلى غاية الوصول إلى قرار يؤيد الفكرة ويمهد لها لتصبح مشروعا وفقا للمعايير الاقتصادية أو رفضها

وتعرف جدوى المشاريع الاقتصادية أنها مجموعة الدراسات المترابطة والمتكاملة والتي توفر المعلومات والبيانات الضرورية لتحديد صلاحية المشروع الاستثماري من كل جوانبه (القانونية، المالية، الاقتصادية...) التي تساعد تؤدي إما بقبول المشروع أو رفضه.

وهنا يطرح المداول سؤالاً على نفسه ما الجدوى من هذه الفكرة؟ وما هي الفرص الاستثمارية المتاحة

لتحقيقها وإنجاحها؟ وماذا تفيدني شخصياً مادياً ومعنوياً واقتصادياً واجتماعياً؟

أما الجدوى الاقتصادية، تشمل كل المعلومات والبيانات المتعلقة بالجوانب الفنية التمويلية الاقتصادية

التسويقية، التي تسعى إلى تحديد مدى ملائمة المشروع الاستثماري، والأرباح والمنفعة الممكنة، فإذا ما توصلت

الدراسة إلى ما يدعم نجاح المشروع فإنه سيكمل بقرار القبول وإلا فالعكس.

هذه المرحلة تتسم بالنظرة المستقبلية، أي أنها تدرس الفكرة الاستثمارية على المدى البعيد، آخذة بعين

الاعتبار كل الظروف والتطورات المستمرة في البيئة الاستثمارية، وتكون على شكل مراحل مترابطة، أي لا يمكن

دراستها دفعة واحدة، بل تتم عنصر بعنصر ومرحلة بمرحلة، فكلما اتخذ قرار في مرحلة أو عنصر معين يتم الانتقال

إلى العنصر أو المرحلة المقبلة، وأن قرار الرفض في أي مرحلة يوقف المراحل المتبقية ويجمد المشروع.

حيث يتم دراسة كل عنصر من قبل خبراء يقيمونه ويقدون أثره وانعكاسه على المشروع، من الصفة

القانونية في حين ينظر خبراء التسويق في كل ما يتعلق بالتسويق وأخبار السوق العرض والطلب، نوع وجودة

المنتج، القيمة المضافة التي يسعى المشروع إلى تحقيقها... وهكذا، وكل تخصص يقدم تقريراً يحمل قراراً بالقبول

والتقدم للخطوة الثانية، أو بالرفض وإعادة طرح الموضوع بطريقة أخرى.

3.3. المرحلة الثالثة : دراسة الجدوى المالية للمشروع:

بعد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية والتسويقية وتحديد حجم وقيمة المبيعات المتوقعة، والدراسة

الفنية والتقنية التي تحدد حجم التكاليف الاستثمارية، تبدأ مرحلة دراسة الجدوى المالية، هذه الأخيرة تركز على

قياس ربحية المشروع من الناحية التجارية ومن وجهة نظر المستثمر، إلى جانب تحديد مصادر التمويل والهيكل

التمويلي المقترح للمشروع (رأس مال + قروض)، إذ يتم وضع كل التكاليف والإيرادات المالية التي حددتها الخبرات

التسويقية والفنية والتقنية في جداول، تبدأ مرحلة تحليل الجداول وتصميم جدول التدفقات النقدية الذي يمثل كل

المعلومات المتعلقة بالأموال المدفوعة والأموال المستلمة خلال فترة المشروع، بحيث يتم حساب الأموال المستلمة-

الأموال المدفوعة = صافي التدفقات المالية

إذا كانت + فهنا نقول أن الجدولة المالية للمشروع ايجابية وقابل للنجاح، وإما العكس.

ويتم دراسة هذه الجدولة عبر مراحل متتالية وهي:

- إعداد القائمة التقديرية للدخل وحساب التدفقات النقدية: والتي تشمل كل من الإيرادات الناتجة من بيع المنتجات أو الخدمات المقدمة، تكاليف الإنتاج، التسويق، والإدارة، نتائج طرح التكاليف (الإنتاج، التسويق، الإدارة) من الإيرادات الناتجة من بيع المنتجات. وهل هو ربح أم خسارة؟
- قياس مدى ربحية المشروع: من خلال البحث عن إجابة للتساؤلات الآتية:

* هل التحليلات ونتائج الأرقام السابقة تدل على أن المشروع لديه قدرة عالية على الربح؟
* هل تظهر هذه التحليلات أن المشروع يستطيع تغطية -نفقاته ومصروفاته- على المدى القصير وعلى المدى الطويل؟

* هل توضح التحليلات السابقة أن المشروع قادر على سداد أقساط القروض؟

. ما هو مقدار الربح المناسب من وجهة نظرك؟ وهل تم تحقيقه في هذا المشروع؟

➤ حساب التكاليف الاستثمارية: ويتم فيها تحديد ما يلي:

- حساب قيمة التكاليف الرأسمالية (أي كافة ما تم صرفه قبل بدء الإنتاج، مثل مصاريف التسجيل والتدريب والإنشاءات للمشروع).
- حساب قيمة الأصول الثابتة أرصدة ومباني ومعدات وآلات وغيرها .
- حساب قيمة الأصول المتداولة (أو العاملة) مثل الخامات والأجور اللازمة.

رابعاً: الفروق الجوهرية بين المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة⁶

يمكن إبراز الفروق الجلية بين كل من المشاريع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز أوجه

التشابه وأوجه الاختلاف على النحو الآتي :

➤ أوجه التشابه : كلاهما مبني على معايير نوعية (قانونية، تقنية وتنظيمية.. الخ)

⁶ . حياة حميدي :محاضرات مقياس المقاولاتية : مرجع سابق على الرابط :
ص 03 ، <https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=2429>

➤ لكل من المشاريع المقاولاتية والمشاريع الصغيرة مزايا تخدم وتحقق مختلف الوظائف الاقتصادية.

➤ تؤمن كل منهما فرصا للعمل والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

➤ كل منهما تسعى إلى تحقيق ربح السوق المحلية والدولية حسب الطلب.

🌈 أوجه الاختلاف:

➤ المشاريع المقاولاتية تنفرد عن بقية المشاريع، باعتمادها على الإبداع والابتكار، في حين لا تعتمد

المؤسسة الصغيرة على الابداع في نشاطها.

➤ المقاولاتية سريعة النمو، عكس المؤسسة المصغرة.

➤ كلاهما له نسبة مخاطرة، لكن تظهر بنسبة أكبر في المشاريع المقاولاتية.

➤ المؤسسة المصغرة نمطية من حيث العمل والانتاج، في حين المقاولاتية غير نمطية وتعتمد على

التغيير والتحول .

➤ أهداف المقاولاتية استراتيجية أكبر من أهداف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

من حيث التسيير يكون فردي وشخصي في المقاولاتية وهو "المقاول نفسه" بينما يكون في غالب الأحيان عند

المؤسسة المصغرة مجلس الإدارة أو مسير.

خامسا- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

: هناك العديد من المصادر التي تلجأ إليها المؤسسات ومن بين هذه المصادر نجد :

1.5. التمويل الذاتي :وهو عبارة عن مصدر تمويل داخلي، يتعلق بكل المدخرات الشخصية أو العائلية(هبة

وميراث) التي تكون بحوزة صاحب المشروع والتي تعد المنطلق الأول في تمويل المشروع.

2.5. التمويل من السوق الرسمية :وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، شركات التأمين،صناديق

التوفير والاحتياط وغيرها، حيث تقوم هذه الجهات بمنح قروض تحت شروط مشددة) الضمانات (حرصا منها

على استرداد أموالها.

-3.5 التمويل من السوق غير الرسمي :وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج النظام القانوني

الرسمي في الدولة كالاقتراض من الأصدقاء، موردي المواد الأولية، وكلاء المبيعات وغيرهم، ولكن ما يميز هذا

المصدر قد تكون استغالية في بعض الأحيان .

4.5.التمويل التاجيري :هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا

بذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل

في الفترة المتفق عليها ويتم التسديد عبر أقساط تسمى ثمن الإيجار . لكن الجهة المانحة للقرض تبقى دوما حريصة على استيفاء الشروط التي تضمن لها أموالها.

5.5. رأس المال المخاطر : هو كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي لكنها غير متأكدة بتحقيق دخل أو استرداد رأس المال في التاريخ المحدد وذلك مصدر الخطر . هذا المصدر من التمويل يكون في الغالب موجه نحو المشاريع ذات العوائد الكبيرة.

5.6.. السوق الثانية : أو بورصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي متواجدة خاصة بالأسواق المالية المتقدمة، حيث يسمح بالدخول إليها بشروط ميسرة تناسب وحجم تلك المؤسسات مما يسمح لها برفع رأسمالها وتحقيق معدلات نمو سريعة وكذلك تغنيها عن البنوك.

سادسا: أجهزة مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بفعل المعانات التي تلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل الحصول على التمويل اللازم لتطوير مشروعاتها لجأت معظم الدول إلى جانب الجزائر لابتكار آليات ووسائل مرافقة ودعم تضمن انطلاقة جيدة لأصحاب المشاريع المقاولاتية.

1.. أجهزة المرافقة : نظرا لفتننها بأهمية تنمية شبكات مرافقة المقاول ودورها الكبير في زيادة عدد المؤسسات المقامة بالإضافة إلى ضمان بقائها واستمرارها في السوق .قامت الجزائر في هذا الصدد بإنشاء أجهزة تقوم بعملية المرافقة والتوجيه لهذه المؤسسات .ومن بين أهم هذه الأجهزة نجد:

1.1.. مشاتل المؤسسات : وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكون في أحد الأشكال التالية:

. **الحاضنات :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات .

. **ورشة الربط :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية .

. **نزل المؤسسات :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

وتتكفل المشاتل بعدة مهام منها: استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة وأصحاب المشاريع .

تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير .

1.2. مراكز التسهيل : وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي، تقوم بالعديد من المهام أهمها: دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتحسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس. مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار . دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد

البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

-2.3. أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل للمقاولين لإنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة هؤلاء المقاولين منها :

➤ الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب عبر المساهمة في تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمارات، وذلك وفق الأشكال التالية:

*المرافقة المتعلقة بإجراءات الإعفاء و التخفيض الجبائي .

*هناك نظامين من الامتيازات: الأول يطبق على الاستثمارات الجارية و المنجزة خارج المناطق المراد تطويرها . والثاني هو النظام الاستثنائي، الذي يطبق على الاستثمارات الجارية و المنجزة في المناطق المراد تطويرها، والتي ترقى لاهتمام خاص من الدولة.

➤ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC - صندوق تم إنشائه بمقتضى المرسوم رقم 94-11

المؤرخ في 1994/05/26 حيث يتكفل الصندوق بدعم إنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للفئات العمرية بين 35 و 50 سنة، على أن لا يتجاوز الحد الأدنى للمشروع 10 مليون دج، كما يقدم الصندوق أيضا:

خدمات المرافقة: متابعة أصحاب المشاريع أثناء جميع مراحل المشروع ووضع خطط الأعمال .

-المساعدات المالية: تقديم قروض على شكل هبة حتى 29%.

يضمن الصندوق حصول الفرد على قروض بنكية بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

➤ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ

في 1996/12/08 ذات شخصية معنوية واستقلال مالي .وفي نوفمبر سنة 2020 تم تغيير اسم هذا الجهاز ليصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE). موجه للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر بين (19 - 35) و الحامل لأفكار ومشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات

.ويعنى الجهاز - بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار .وهذا وفق الآليات التالية:

المرافقة: تتمثل في المساعدة وتكوين ميمز للشاب صاحب المشروع، من خلال تنضيج المشروع و وضع مخطط عمل مع المرافقة الدائمة

التمويل: يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع .وكذلك التخفيض في نسب الفوائد البنكية.

المساعدة في الحصول على التمويل من البنك 70 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع (من خلال الإجراءات المبسطة من لجنة الانتقاء و التصديق و تمويل المشاريع و الضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/ قروض.

الامتيازات الجبائية: هي عبارة عن مجموعة من التحفيزات الجبائية ،إعفاءات ضريبة للقيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال (التي تمنح للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع و بعد إنشاء المؤسسة.

لمزيد من التفصيل في هذه الآليات يرجى العودة الى مطبوعة الدروس * مقياس المقاولاتية *

المرفق -لأستاذة بورحلي .

المحاضرة السادسة : الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية:

أولاً: الدور الاقتصادي:

تعتبر المقاولات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري، ويتمثل دورها في:

- رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم فائض القيمة الاقتصادية
- تنويع الهيكل الصناعي: أي تنويع الانتاج وتوزيعها على مختلف الفروع الأخرى، فصغر حجم رأس مالها يساعد على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، فضلاً عن تلبية احتياجات المؤسسات الكبرى حيث تقوم بدور الصناعات المغذية لهذه المؤسسات الكبرى.
- تدعيم التنمية الإقليمية: تتميز المقاولات بقدرتها على الاستثمار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك يعود إلى إمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع المحيط حسب خصوصيته، وهو ما يتطلب انتعاش أقاليم الأنشطة الاستثمارية.
- تنمية الصادرات: تساهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

- زيادة الناتج المحلي: من خلال توفير سلع وخدمات المجتمع مما يقلل من نسبة الواردات، إضافة إلى زيادة مداخيل الأفراد وزيادة الدخل الوطني.
- تكوين الإطارات والكفاءات التقنية والإدارية: تساهم المقاولات في تكوين رؤوس رأسمال بشري لما تقدمه من تكوين وتدريب عملي يساهم في رفع كفاءة الأفراد، وبالتالي زيادة و رفع جودة المنتوجات أو الخدمات التي تقدمها.

ثانيا: الدور الاجتماعي

تؤدي المقاولاتية زيادة على دورها الاقتصادي دورا اجتماعيا يمكن تلخيصه فيما يلي :

- زيادة نسبة التشغيل: تعد المقاولاتية أداة هامة لتحريك سوق العمل والحفاظ على توازنها و كذا تلبية عروض العمل.
- عدالة توزيع الدخل: يقصد بذلك سهولة الولوج إلى عالم المقاولاتية، حيث تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة، وهذا ما يساهم في الرفع من عدد المقاولات متقاربة الحجم وتقليص الهوة بين الطبقات الاجتماعية على عكس الاستثمار في الصناعات الكبيرة التي تحتاج على متطلبات استثمارية كبيرة تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توسيع الهوة بين الطبقات الاجتماعية.
- مكافحة الفقر والتحديات الاجتماعية: أضحت المقاولاتية أداة هامة لمكافحة الفقر، وتخفيض معدلات البطالة من خلال توفير عدد هائل من مناصب الشغل في مختلف المجالات وهو ما يقلل من نسب الفقر في المجتمع و زيادة دخل الأفراد .
- محاربة الآفات الاجتماعية: تعتبر المقاولاتية تحفيز للشباب لدخول عالم التعليم واكتساب مختلف المهارات حتى يمكن إيجاد فرص عمل أحسن، وغياب هذه الفرص في المجتمع يدفع الشباب للولوج إلى منظمات غير قانونية أو اكتساب سلوكيات منحرفة كالجرائم والإدمان على المخدرات.

قائمة الكتب والمراجع:

لعبادي هاشم فوزي، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008

بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

وليد سالم محمد الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2006

زيد منير عبوي، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006

حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايب، الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2002

طارق عبد الحميد البدري، أساسيات علم إدارة القيادة، دار الفكر، عمان، 2002

فينيش وسيم :محاضرات في مقياس المقاولاتية السنة الجامعية 2021-2022.

مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم، مستقبل جودة التعليم: التدويل، وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية، دار العالم العربي، مصر، 2012

مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009

مهدي التميمي، مهارات التعليم: دراسات في الفكر و الأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2007

. بريس السعيد، بلغرة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول

متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مارس 2012

عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الاعمال: القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، 2007

عمر علاء الدين زيداني، ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية،الدار الجامعية،مصر،2008

الواعر لخميسي : محاضرات في المقاولاتية المركز الجامعي ميله على الرابط <http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1224>

. كريمة بورحلي : بمطبوعة بيداغوجية مقياس المقاولاتية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر ، جامعة جيجل 2025-2026.